مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السورية
اسم الكاتب: د. عبد الحميد حسن علوش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/552
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السورية

د. عبد الحمـيد حسن علـوش*

الملخّص

يهدف البحث إلى تطوير إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة، بما يساهم في خلق آليّة تحفيز تدفع هذه الجامعات للتّنافس فيما بينها، الأمر الذي يساعد على تحسين مستوى أدائها بصورة مستمرّة. وتضمّن الإطار المقترح سبعة مجالات أساسيّة: التّدريس، والبحث العلمي، والجّوائز، ودخل الجامعة، والتّوجّه الدّولي، والوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت، وسمعة الجامعة لدى أصحاب العمل. وعرضت معايير هذا الإطار لتقييمها من قبل عيّنة خبيرة من أعضاء الهيئة التّدريسيّة، ضمّت 183 فرداً من مختلف الجامعات السّوريّة. وكانت المعايير الّتي تضمّنتها مجالات الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة، من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث. لكن تفاوتت درجات التقييم الّتي منحها أفراد عيّنة البحث لهذه المجالات، إذ حصل مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل على أعلى تقييم، يليه مجال التّدريس، ثمّ مجال البحث العلمي، ثمّ مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت، ثمّ مجال دخل الجامعة، ثمّ مجال الجوائز، وأخيراً مجال التّوجّه الدّولي.

الكلمات المفتاحيّة: إطار مقترح، تصنيف الجامعات، الجّامعات السّوريّة.

* مشرف على الأعمال في قسم إدارة الأعمال– كلّيّة الاقتصاد الثّالثة– جامعة دمشق.

A Proposed Framework to Improve the Ranking of Syrian Universities

Dr. Abd Alhameed Hasan Allosh*

Abstract

This research aims to develop a proposed framework to improve the ranking of Syrian universities, thus contributing to the creation of a motivating mechanism that pushes Syrian universities to compete with each other, which helps to continuously improving their performance level. The proposed framework included seven main fields: teaching, scientific research, prizes, university income, international orientation, the university's academic presence on the Internet, and the reputation of the university with employers. The standards for this framework were presented for evaluation by an expert sample of faculty members, which included 183 individuals, from various Syrian universities. The standards included in the fields of the proposed framework were appropriate for the ranking of Syrian universities, from the point of view of the research sample members. However, the evaluation degrees given by the research sample to these fields varied. University's reputation with employers received the highest evaluation, followed by the field of teaching, then the field of scientific research. The field of academic presence of the university on the Internet came next and then the field of university income, followed by the field of prizes, and finally the field of international orientation.

Keywords: proposed framework, universities ranking, Syrian universities.

*Business Supervisor at the Business Administration Department, Third Faculty of Economics, Damascus University.

1- الإطار المنهجي:

1-1- المقدّمة:

باتت التّصنيفات العالميّة للجامعات محط اهتمام الدّول والمؤسّسات التّعليميّة والأكاديميّين والباحثين والطّلّاب وكل المهتمّين بالشّأن التّعليمي، وأصبحت تشكّل أداة مهمّة ومؤثّرة، حيث تعزّز المنافسة بين مؤسّسات التّعليم العالي، وتؤثّر في وضع السّياسات والقرارات التّعليميّة على المستويات الوطنيّة والعالميّة (عيسى، 2015، صفحة 376). وتوجد حالياً العديد من نظم التّصنيف العالميّة للجامعات، من أهمّها: تصنيف شانغهاي، وتصنيف التّايمز للتّعليم العالي، وتصنيف كيو إس البريطاني، وتصنيف الويبوماتركس. وتُخَرِّجُ هذه النّظم قوائم دوريّة، تتضمّن أسماء الجامعات الأفضل على مستوى العالم، حيث يجري ترتيب الجامعات في هذه القوائم من المركز الأوّل إلى المركز الثّاني ثمّ الثّالث.... وهكذا، استناداً إلى المخرجات التّعليميّة والبحثيّة لكل جامعة، وجودة عمليّاتها ومخرجاتها، ومستوى أدائها الأكاديمي بشكل عام. ويهدف هذا البحث إلى التّعرّف على المعايير الّتي تعتمد عليها التّصنيفات العالميّة للجامعات، للاستفادة منها في تطوير معايير خاصّة بتصنيف الجامعات السوريّة، بما يساهم في رفع مستوى أداء هذه الجامعات، وتعزيز قدراتها التّنافسيّة، لتحتل مواقع أفضل على المستوى المحلّي، وعلى المستوى العالمي أيضاً.

1-2- دراسات سابقة

نستعرض في ما يأتي مجموعة من الدّراسات السّابقة، العربيّة منها والأجنبيّة الّتي تناولت موضوع التّصنيفات العالميّة للجامعات، حيث رتّبت هذه الدّراسات من الأحدث إلى الأقدم.

1. دراسة (Anafinova, 2020)، هدفت إلى تحديد دور التّصنيفات العالميّة للجامعات في سياسة التّعليم العالي في كازخستان، وبيّنت أنّ المعايير المستخدمة في نظم التّصنيف

العالميّة تؤثّر في تطوير مؤسّسات التّعليم العالي الكازاخستانيّة، وتقودها نحو النّموذج الأنجلو أميركي للجّامعات البحثيّة.

2. دراسة (حنفي، 2019)، هدفت إلى وضع تصوّر مقترح لمساعدة جامعة بور سعيد المصريّة، لزيادة قدرتها التّنافسيّة في ضوء التّصنيفات العالميّة للجّامعات، وقد تمثّلت ملامح التّصور المقترح في: إعادة صياغة الخطّة الاستراتيجيّة للجامعة، وتعظيم مكانتها الدّوليّة، وزيادة فعاليّة الكفاءة التّدريسيّة والبحثيّة، وتعظيم العائد المادّي الناتج عن البحوث العلميّة.

3. دراسة (Vernon, Balas, & Momani, 2018)، هدفت إلى تحديد فائدة نظم التّصنيف العالميّة من أجل تحسين أداء للجامعات، ووجدت أنّ التّصنيفات العالميّة تركّز بنسبة 76% على مؤشّرات البحوث، ونسبة 24% على جودة التّدريس، إلّا أنّ هذه التّصنيفات لا توفّر تقييماً شاملاً للجودة البحثيّة أو الأكاديميّة، لكنّها مفيدة من ناحية التّسويق للجامعات.

4. دراسة (Ivancevic & Lukovic, 2018)، هدفت إلى مراجعة التّصنيفات العالميّة للجامعات، وبيّنت أنّها هذه التّصنيفات تركّز على: جودة الأبحاث، وتأثير الاكتشافات، وعدد الشهادات، والتّعليم، وتفاعل للجامعات مع المجتمع، وتعاونها مع المؤسّسات الأخرى.

5. دراسة (عون وآخرون، 2017)، هدفت إلى تحديد المعايير والمؤشرات التي يعتمد عليها كل من تصنيف التّايمز للتعليم العالي وتصنيف الويبوماتركس في تصنيف للجامعات، وتقديم مقترحات تطويريّة للجامعات السّعوديّة.

6. دراسة (Alma, Coskun, & Ovendireli, 2016)، هدفت إلى اقتراح إطار نظري لتصنيف للجامعات التّركية، استناداً إلى مراجعة وتقييم التّصنيفات العالميّة للجامعات،

وتوصّلت إلى أنّه يركّز في تصنيف للجامعات على مجالات متعدّدة: كالبحث العلمي، والتّدريس، والطّلّاب، والهيئة التّعليميّة، والتّوجّه الدّولي.

7. دراسة (Zhong, 2016)، هدفت إلى تقييم نظم التّصنيف العالميّة للجامعات من ثلاثة جوانب: تاريخها، والمعايير والأساليب الّتي تستخدمها، وتأثيرها، وخلصت إلى أنّ هذه النّظم ليست موضوعيّة من ناحية التّرتيب الشّمولي الّذي يضلّل الجمهور، لكنّها توفّر معلومات مهمّة عن الجامعات للجمهور، ولاسيما للطلّاب وذويهم.

8. دراسة (Pavel, 2015)، هدفت إلى تحديد أوجه التّشابه والاختلاف بين التّصنيفات العالميّة للجامعات، والخاصّة بالمنهجيّة والمعايير والأوزان، ووجدت أنّ هذه التّصنيفات تركّز بشكل أكبر على مجال البحث العلمي، وبدرجة أقل على بيئة التّعلّم والتّعليم.

9. دراسة (بضياف و حمودة، 2015)، هدفت إلى تحديد مفهوم تصنيف الجامعات، وإبراز أهميّة التّنافس بين الجامعات، وعرض وتحليل لأهم مؤشّرات التّصنيف الدّولي للجامعات.

10. دراسة (حنفي محمود، 2015)، هدفت إلى التّعرّف على نشأة وتطوّر تصنيف الجامعات، وتحديد أبرز قوائم التّصنيف العالميّة ومعاييرها ومؤشّراتها، وتحليل هذه القوائم، كما بيّنت أهم المزايا والانتقادات الموجّهة لهذه التّصنيفات.

11. دراسة (عيسى، 2015)، شرحت معنى التّصنيف العالمي للجامعات، وبيّنت أهم معاييرها، وقدّمت حزمة من الآليّات الّتي تساعد على تحسين أداء الجامعات العربيّة، والنّهوض بمستويات تصنيفها عالميّاً.

12. دراسة (حوالة و المتولي، 2014)، هدفت إلى التّعريف بأهم التّصنيفات العالميّة للجامعات، وبيان وتحليل معاييرها تحليلاً نقديّاً، وقدّمت تصنيفاً مقترحاً للجامعات المصريّة.

يلاحظ أنّ الدّراسات الأجنبيّة اهتمّت بتحديد: الفوائد الّتي يمكن أن تقدّمها التّصنيفات العالميّة للجامعات، والجّوانب السّلبيّة لها، وأوجه التّشابه والاختلاف فيما بينها، والمنهجيّات والمعايير والمؤشّرات الّتي تعتمدها، والعمل على الاستفادة من هذه التّصنيفات من أجل تطوير نظم تصنيف وطنيّة للجامعات المحليّة. أمّا الدّراسات العربيّة فقد اهتمّت بالتّعريف بالتّصنيفات العالميّة للجامعات، ونشأتها، وتطوّرها، وتحليل معاييرها، ومؤشّراتها، وقوائمها، وبيان الانتقادات الموجّهة إليها، والعمل على الاستفادة من هذه التّصنيفات لوضع تصورّات ومقترحات لتطوير الجامعات، وزيادة قدرتها التّنافسيّة. وتشابهت بعض الدّراسات العربيّة (حنفي، 2019؛ عون، 2017؛ عيسى، 2015؛ حوالة والمتولي، 2014) مع بعض الدّراسات الأجنبيّة (Ivancevic & Lukovic, 2018) فيما يتعلّق بالاستفادة من هذه التّصنيفات من أجل اقتراح تصوّرات أو نظم تصنيف وطنيّة للجامعات المحليّة تساهم في تطوير هذه الجامعات وتحسين أدائها.

وتهتم هذه الدّراسة بتطوير إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة استناداً إلى نظم التّصنيف العالميّة للجامعات، إذ تتشابه – بشكل عام – مع الدّراسات السّابقة من ناحية أنّها تسعى إلى الاستفادة من النّظم العالميّة لتصنيف الجامعات في تطوير أداء الجامعات وزيادة قدرتها التّنافسيّة، وتتشابه – بشكل خاص – مع دراسة (Alma, Coskun, & Ovendireli, 2016) ودراسة (حوالة و المتولي، 2014) من ناحية العمل على تطوير إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات المحليّة من خلال الاستفادة من معايير نظم التّصنيف العالميّة للجامعات.

1-3- مصطلحات البحث

الإطار المقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة: يتضمّن الإطار المقترح سبعة مجالات أساسيّة، هي: التّدريس، والبحث العلمي، والجوائز، ودخل الجامعة، والتّوجّه الدّولي،

والوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت، وسمعة الجامعة لدى أصحاب العمل. ولكل مجال عدد من المعايير يجري تقييم الجامعات السّوريّة وتصنيفها على أساسها.

نظم التّصنيف العالميّة للجامعات: تعرّف بأنها نظم لترتيب وتصنيف الجامعات ومؤسّسات التّعليم العالي عالميّاً، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المنهجيّات الّتي تعتمد على القياس الكمّي لمجموعة محدّدة من المعايير والمؤشّرات، وتصدر عن هيئات وجهات مستقلّة في صورة تقارير دوريّة سنويّة غالباً (حنفي محمود، 2015، صفحة 256).

1-4- مشكلة البحث

يلاحظ الناظر في أداء الجامعات السّوريّة غيابها عن قوائم التّصنيف العالميّة، أو ظهورها في مراكز متدنّية في هذه القوائم. لدى مراجعة قائمة عام 2020م لتصنيف شانغهاي http://www.shanghairanking.com، الّتي تضم أفضل ألف جامعة في العالم، تبيّن أنّ هذه القائمة لا تتضمّن أي جامعة من الجامعات السّوريّة. كذلك لدى مراجعة قائمة عام 2021م لتصنيف التّايمز للتّعليم العالي https://www.timeshighereducation.com، الّتي تتضمّن أفضل ألف وخمسمئة جامعة في العالم، تبيّن أنّ هذه القائمة ليس فيها أي جامعة من الجامعات السّورية. وأيضاً لدى مراجعة قائمة عام 2021م لتصنيف كيو أس البريطاني https://www.topuniversities.com، الّتي تتضمّن أفضل ألف جامعة في العالم، تبيّن أنّه ليس هناك أي جامعة سوريّة ضمن هذه القائمة. وأخيراً ظهرت الجامعات السّوريّة في قائمة تصنيف الويبوماتركس لعام 2021م https://www.webometrics.info/en/Arab_world بمراكز غير مرضية عموماً، حيث تدرّجت هذه الجامعات من التّرتيب 3417، وهو ترتيب جامعة دمشق، إلى التّرتيب 28321 الذي يمثّل ترتيب جامعة الشّهباء الخاصّة، وذلك من ضمن 31 ألف جامعة حول العالم. وتعود أسباب غياب الجامعات السّوريّة عن قوائم التّصنيف العالميّة إلى الأزمة

المستمرّة منذ أكثر من عشر سنوات في سورية الّتي أنتجت آثاراً سلبيّة في قطّاع التّعليم العالي، فقد تفاعلت هذه الآثار مع مجموعة من المعوّقات الإداريّة والبنيوية والقانونيّة والثّقافيّة، ممّا أدّى إلى انخفاض مستوى أداء الجامعات السّوريّة عموماً، وتراجع في مخرجاتها التّعليميّة والبحثيّة كمّاً ونوعاً، وضعف في قدرتها على منافسة الجامعات الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ومن ناحية أخرى لم تقدّم المؤسّسات المعنيّة في قطّاع التعّليم العالي السّوري إطاراً يتضمّن معايير محدّدة لتصنيف الجامعات السّوريّة، يساعدها في معرفة الجّوانب الّتي يجب التّركيز عليها في سبيل النّهوض في مستوى الأداء وتعزيز القدرة على منافسة الجامعات الأخرى، وذلك نتيجةً لانشغال هذه المؤسّسات بتوفير الموارد الضّروريّة لاستمرار عمليّة التّعليم، في ظل ظروف أمنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة صعبة ومعقّدة؛ لذلك يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة، استناداً إلى المعايير الّتي تعتمدها نظم التّصنيف العالميّة للجامعات، وأيضاً بناءً على تقييمات أعضاء الهيئة التّدريسيّة – من مختلف الجامعات السّوريّة – للمعايير المقترحة، بما يساهم في خلق آليّة تحفيز تدفع الجامعات السّورية للتّنافس فيما بينها، ومن ثم العمل على رفع مستوى أدائها بصورة مستمرّة، وتحسين جودة التّعليم والبحث العلمي فيها. وهكذا تتحدّد مشكلة البحث بالتّساؤلات الآتية:

ما هي المعايير الّتي تعتمدها نظم التّصنيف العالميّة للجامعات؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه المعايير في بناء إطار خاص بتصنيف الجامعات السّوريّة؟ وما هو تقييم المدرّسين في الجامعات السّوريّة للمعايير المقترحة؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذا التقييم في بناء إطار خاص بتصنيف هذه الجّامعات؟

1-5- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بناء إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة، استناداً إلى نظم التّصنيف العالميّة للجامعات، ويتفرّع عن هذا الهدف الأساسي الأهداف الآتية:

- بيان المعايير الّتي تعتمدها نظم التّصنيف العالميّة للجامعات.
- معرفة تقييم المدرّسين في الجامعات السّوريّة للمعايير المقترحة لتصنيف هذه الجامعات.
- الاستفادة من معايير نظم التّصنيف العالميّة للجامعات وتقييمات المدرّسين في الجامعات السّوريّة في بناء إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة.

1-6- أهمّيّة البحث

تأتي الأهمّيّة العلميّة للبحث من كونه يركّز على قضيّة أساسيّة من قضايا التّنمية، وهي تطوير أداء الجامعات، وتعزيز دورها التّعليمي والبحثي، من خلال الاستفادة من الدّور التّحفيزي الّذي يمكن أن تؤدّيه نظم تصنيف الجامعات. كما يكتسب هذا البحث أهميّته العلميّة من خلال الإضافة الّتي سيقدّمها إلى المعرفة الخاصّة بتطوير الجامعات، والّتي تتمثّل ببناء إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة. أمّا بالنّسبة للأهميّة العمليّة فإنّ بناء إطار خاص بتصنيف الجامعات السّوريّة سوف يدفع هذه الجامعات لتعزيز قدراتها الأكاديميّة والإداريّة والفنيّة، من أجل امتلاك مزايا تنافسيّة تمكّنها من احراز مراكز أفضل ضمن قائمة التّصنيف؛ لأنّ ذلك سوف يحقّق لها منفعة تسويقيّة، تجذب إليها اهتمام الأكاديميين، والطّلّاب، وأصحاب القرار، وهذا سوف يساعدها على النّجاح في تحقيق أهدافها. وأيضاً فإن وجود نظام خاص بتصنيف الجامعات السّوريّة سوف يوفّر قاعدة بيانات ومعلومات مهمّة تساعد أصحاب القرار على اتّخاذ القرارات السّليمة، ووضع الاستراتيجيّات اللّازمة لتطوير التّعليم العالي، وتعزيز دوره في خدمة المجتمع وتنميته.

1-7- فرضيّات البحث

1. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال التّدريس في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

2. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال البحث العلمي في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.
3. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال الجّوائز في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.
4. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال دخل الجامعة في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.
5. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال التّوجّه الدّولي في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.
6. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.
7. تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

1-8- منهج البحث:

يهتم البحث بتطوير إطار مقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة؛ لذلك فهو من نوع البحث الإجرائي التطويري Development Action Research الذي يعتمد على المنهجيّة العمليّة التّطويريّة (حمدان، 1989، الصفحات 60-75).

2- الإطار النّظري:

يتناول الإطار النّظري أهم نظم التّصنيف العالميّة للجامعات؛ أي: تصنيف شانغهاي الصّيني، وتصنيف التّايمز وتصنيف كيو إس البريطانيان، وتصنيف الويبوماتركس الإسباني، كما يبيّن المعايير الّتي تعتمدها هذه النّظم في تقييم الجامعات وتصنيفها.

2-1- تصنيف شانغهاي:

يرمز لتصنيف شانغهاي بالرمز ARWU؛ وهو اختصار لجملة Academic Ranking of World Universities، أي التّصنيف الأكاديمي لجامعات العالم. وينشر هذا التّصنيف من قبل مركز الجامعات العالميّة CWCU، التّابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ الصّينيّة http://www.shanghairanking.com/aboutarwu.html. ويعتمد تصنيف شانغهاي على المعايير الآتية في تصنيف الجامعات (ShanghaiRanking Consultancy, 2018, p. 28):

1. عدد المدرّسين الحاصلين على جوائز نوبل أو ميداليّات وجوائز مرموقة، بوزن 20%.
2. عدد الخرّيجين الحاصلين على جوائز نوبل أو ميداليّات وجوائز مرموقة، بوزن 10%.
3. عدد الأوراق العلميّة المنشورة في مجالات الطّبيعة والعلوم، بوزن 20%.
4. عدد الأوراق العلميّة المفهرسة من قبل مؤشّر الاستشهاد العلمي الموسّع ومؤشّر استشهاد العلوم الاجتماعيّة، بوزن 20%.
5. عدد الباحثين المستشهد بهم بمستوى عال في 21 تخصّصاً علمياً، بوزن 20%.
6. الأداء الأكاديمي العام للجامعة، بوزن 10%.

2-2- تصنيف التّايمز للتّعليم العالي:

يصدر مؤشّر التّايمز للتّعليم العالي Times Higher Education Index عن مجلّة التّايمز البريطانيّة https://www.timeshighereducation.com، ويعتمد التّصنيف على مجموعة من المعايير (المؤشّرات) لقياس أداء الجامعات ضمن خمسة مجالات أساسيّة، هي:

1. التّدريس (بيئة التّعلّم) 30%، ويتضمّن المؤشّرات الآتية: (مسح السّمعة الأكاديميّة 15%، نسبة إجمالي الطّلاّب إلى الهيئة التّعليميّة 4.5%، ونسبة طلبة الدّكتوراه إلى طلبة الإجازة 2.25%، ونسبة طلبة الدّكتوراه إلى الهيئة التّعليميّة 6%، والدّخل النّاتج عن التّدريس مقابل إجمالي أعداد الهيئة التّعليميّة (2.25%).

2. البحث العلمي 30%، ويتضمّن المؤشّرات الآتية: (مسح لقياس سمعة الجامعة في التميّز البحثي بين أقرانها 18%، والدخل النّاتج عن البحث العلمي 6%، وعدد الأبحاث المنشورة في المجلات الأكاديمية المفهرسة بواسطة قاعدة بيانات Elsevier's Scopus 6%).
3. الاستشهادات 30%: عدد المرّات الّتي يستشهد بها العلماء على مستوى العالم بعمل منشور للجامعة، إذ يجري فحص كل جامعة على مدى 5 سنوات سابقة، وضمن أكثر من 23400 مجلّة أكاديميّة مفهرسة بواسطة قاعدة بيانات Elsevier's Scopus.
4. النّظرة الدّوليّة 7.5%، ويتضمّن المؤشّرات الآتية: (نسبة الطّلّاب الدّوليّين 2.5%، ونسبة الموظّفين الدّوليّين 2.5%، والتّعاون الدّولي 2.5%: من خلال حساب نسبة إجمالي المنشورات البحثيّة للجامعة الّتي تضم مؤلّفاً مشاركاً دوليّاً واحداً على الأقل).
5. دخل الصّناعة (نقل المعرفة) 2.5%، أي مقدار الدّخل الّذي تكسبه الجامعة من قطّاع الصّناعة مقابل الأبحاث الّتي تنجزها لصالح هذا القطّاع.
https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2020-methodology.

2-3- تصنيف كيو أس البريطاني:

يصدر تصنيف كيو أس THE–QS https://www.topuniversities.com عن شركة كواكيوريلّي سايموندز Quacquarelli Symonds؛ وهي شركة تعليميّة مهنيّة بريطانيّة تأسّست عام 1990م، ويعتمد هذا التّصنيف على المعايير الآتية:

1. السّمعة الأكاديميّة للجامعات 40%: يجري قياسها من خلال استبيان أكاديمي يجمع آراء الخبراء لأكثر من مئة ألف فرد في مجال التّعليم العالي، فيما يتعلّق بجودة التّدريس والبحث.

2. سمعة الجامعة لدى صاحب العمل 10%: يعتمد على استبيان يطلب فيه من أصحاب العمل تحديد الجامعات الّتي يستقبلون منها الخرّيجين الأكثر كفاءةً وابتكاراً وفعاليّةً.
3. نسبة الطّلّاب إلى أعضاء الهيئة التّعليميّة 20%: ويقيّم هذا المعيار مدى قدرة الجامعات على تزويد الطّلّاب بوصول هادف إلى المدرّسين.
4. الاستشهادات 20%: من خلال تحديد العدد الإجمالي للاستشهادات الّتي تلقّتها جميع الأوراق البحثيّة الّتي أنتجتها الجامعة خلال فترة خمس سنوات سابقة. ويجري الحصول على البيانات الخاصّة بالاستشهادات باستخدام قاعدة بيانات Scopus.
5. نسبة أعضاء الهيئة التّعليميّة الدّوليّين 5%، ونسبة الطّلّاب الدّوليّين 5%. https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology

2-4- تصنيف الويبوماتركس:

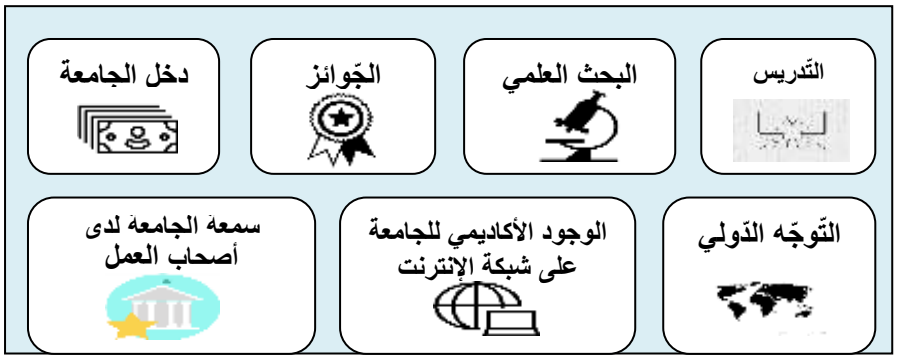
يقوم على إعداد تصنيف الويبوماتركس Webometrics وحدة تابعة للمركز الوطني للبحوث بمدريد في إسبانيا، ويهدف هذا التّصنيف إلى حث الجامعات في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علميّة تعكس مستواها العلمي المتميّز على الإنترنت؛ أي تعزيز الوجود الأكاديمي للجامعات على شبكة الإنترنت، ودعم مبادرات الوصول المفتوح لزيادة نقل المعرفة العلميّة والثقافيّة التي تولّدها الجامعات إلى المجتمع بأكمله. وهكذا يقوم تصنيف الويبوماتركس بقياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونيّة وفق المعايير الآتية:

1. تأثير محتويات الويب 50%: يتعلّق بكميّة ونوعيّة المحتوى الخاص بالموقع الإلكتروني للجامعة، وعدد الشبكات الفرعيّة المرتبطة بصفحات الويب الخاصّة بالجامعة.

2. الانفتاح 10%: يقاس من خلال تحديد عدد الاستشهادات لكبار الباحثين المستشهد بهم، ويؤخذ هذا العدد عن طريق: Google Scholar Profiles.
3. التميّز 40%: يقاس من خلال تحديد عدد الأوراق العلمية المهمّة التّي تمثّل أعلى 10% من الأوراق العلمية المستشهد بها في كل مجال من أصل 27 تخصّصاً علمياً، وذلك عن فترة 5 سنوات ماضية https://www.webometrics.info/en/Methodology.

3- الإطار المقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة

بناءً على مراجعة المجالات والمعايير الّتي اعتمدتها نظم التّصنيف العالميّة، ومع الأخذ بالحسبان خصوصيّة بيئة الجامعات السّوريّة، جرى تطوير الإطار المقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة، الموضح بالشّكل رقم (1)



الشّكل رقم (1) الإطار المقترح لتحسين تصنيف الجامعات السّوريّة

مجال التّدريس، يتضمّن المعايير الآتية: مسح السّمعة الأكاديميّة: من خلال استبيان يوزّع على مجموعة من الخبراء تحدّدهم وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي لتقييم الجامعات السّوريّة من ناحية جودة التّدريس وبيئة التّعلّم والتّعليم، ونسبة إجمالي الطّلّاب إلى الهيئة

التّعليميّة، ونسبة طلّاب الدّراسات العليا إلى الهيئة التّعليميّة، ونسبة طلّاب الدّكتوراه إلى الهيئة التّعليميّة، حصّة الطّالب من ميزانيّة الجامعة: إجمالي مبلغ الميزانيّة / إجمالي الطّلّاب.

مجال البحث العلمي، يتضمّن المعايير الآتية: عدد الأبحاث المنشورة في المجلّات العلميّة المحكّمة (المحليّة والدّوليّة)، وعدد أوراق العمل المقدّمة للمؤتمرات البحثيّة (المحليّة والدّوليّة)، وعدد الكتب العلميّة المنجزة، وعدد براءات الاختراع المسجّلة، وعدد الاستشهادات الّتي يستشهد بها العلماء على مستوى العالم بعمل منشور للجامعة، ضمن فترة زمنيّة محدّدة، يمكن أن تتراوح من 5 إلى 10 سنوات. ولتحديد عدد الاستشهادات يمكن الاستفادة من قواعد البيانات العالميّة كقاعدة بيانات Scopus أو قواعد البيانات الوطنيّة.

مجال الجوائز، يتضمّن المعايير الآتية: عدد الجوائز (المحليّة والدّوليّة) الّتي حصل عليها أعضاء الهيئة التّعليميّة خلال العام الماضي، عدد الجوائز (المحليّة والدّوليّة) الّتي حصل عليها الطّلّاب خلال العام الماضي.

مجال دخل الجامعة، يتضمّن المعايير الآتية: الدّخل النّاتج عن التّدريس، الدّخل الناتج عن البحث العلمي، الدّخل الّذي تكسبه الجامعة من التّعاون مع القطّاعات المجتمعيّة الأخرى.

مجال التّوجّه الدّولي، يتضمّن المعايير الآتية: نسبة أعضاء الهيئة التّعليميّة الدّوليّين، ونسبة الطّلّاب الدّوليّين، وعدد الأبحاث العلميّة الّتي تتضمّن مؤلّفاً مشاركاً دوليّاً واحداً على الأقل، وعدد الأبحاث العلميّة المنجزة بالتّعاون مع منظّمات دوليّة.

مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت، يتضمّن المعايير الآتية: حجم الموقع الإلكتروني للجامعة (كميّة ونوعيّة محتوى هذا الموقع)، وجودة المعلومات الّتي

يعرضها الموقع (حداثة المعلومات، وحجم الملفّات والوثائق والمعلومات النّصيّة المعروضة)، وعدد الرّوابط الّتي تقود متابعها إلى الموقع الإلكتروني للجامعة.

مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل: لقياس سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل يمكن توزيع استبيان على أهم الشّركات ومنظّمات الأعمال السّوريّة، بحيث يطلب منها تحديد الجامعات الّتي يستقبلون منها الخرّيجين الأكثر كفاءةً وإبداعاً وفعاليّةً.

4- الإطار العملي:

نتناول فيما يأتي: أدوات جمع البيانات، وعيّنة البحث، واختبار الفرضيّات، والنّتائج والتّوصيات.

4-1- أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث على أداتين أساسيّتين، هما: المراجعة الإلكترونيّة، والاستبانة الإلكترونيّة.

المراجعة الإلكترونيّة: قام الباحث بزيارة المواقع الإلكترونيّة الرّسميّة لنظم التّصنيف العالميّة للجامعات (شانغهاي، والتّايمز، وكيو إس، والويبوماتركس)، ومراجعة منهجيّاتها في تقييم الجامعات وتصنيفها، ومن ثمّ استخراج المعايير الّتي اعتمدت عليها هذه النّظم للاستفادة منها في تطوير إطار خاص بتصنيف الجامعات السّوريّة.

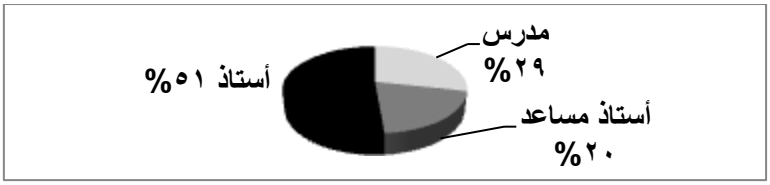
الاستبانة الإلكترونيّة: طوّر الباحث – بالاستعانة بنماذج جوجل Google Forms– استبانة إلكترونيّة تضمّنت قسمين أساسيّين: هدف القسم الأوّل إلى جمع بيانات حول المراتب العلميّة لأفراد العيّنة، والمناصب الإداريّة أو الأكاديميّة الّتي يشغلونها أو شغلوها في إطار التّعليم العالي، والأقسام والكلّيّات الّتي ينتمون إليها، إضافةً إلى الجامعات الّتي يعملون فيها أو عملوا فيها سابقاً. وفي القسم الثّاني من الاستبانة طلب من أفراد العيّنة تقييم مدى ملاءمة مجموعة من المعايير تضم 27 معياراً من أجل تصنيف الجامعات السّوريّة.

4-2- عيّنة البحث

اعتمد الباحث على تصميم المعاينة الاجتهادي Judgment Sampling، وهو أحد تصميمات المعاينة غير الاحتماليّة Non Probability Sampling الّذي يتطلّب اختيار أفضل الأشخاص القادرين على تقديم المعلومات المطلوبة، أو لديهم المعرفة المتخصّصة الّتي يطلبها الباحث (سيكاران، 1998، صفحة 361)؛ لذلك عمل الباحث على اختيار أفضل الأشخاص القادرين على تقييم المعايير المقترحة من أجل تصنيف الجامعات السّوريّة، وهم مجموعة أعضاء الهيئة التّدريسيّة المنتمين إلى الجامعات السّوريّة الّذين يمتلكون إحدى الخبرات الآتية على الأقل: (الخبرة التّدريسيّة، الخبرة البحثيّة، الخبرة الإداريّة)؛ لذلك يجب أن يكون الشّخص المختار أستاذاً مساعداً كحد أدنى، ويمكن أن يكون بمرتبة مدرّس في حال كان يشغل أو شغل منصباً إداريّاً أو أكاديميّاً. وسعى الباحث إلى الحصول على أكبر مشاركة ممكنة من أعضاء الهيئة التّدريسيّة ذوي الخبرة، بحيث تكون عيّنة البحث متنوّعة وشاملة لمختلف التخصّصات والكلّيّات والجامعات، بما يضمن الحصول على تقييم شامل وموضوعي للمعايير المقترحة لتصنيف الجامعات السّوريّة؛ لذلك قام بمراسلة جميع الجامعات السّوريّة من خلال مواقعها الإلكترونيّة الرّسميّة، من أجل مشاركة رابط الاستبانة الإلكترونيّة مع جميع أعضاء الهيئة التّدريسيّة ذوي الخبرة لديها. وقام الباحث بمراسلة مجموعة من أعضاء الهيئة التّدريسيّة ذوي الخبرة – بشكل مباشر – من خلال البريد الإلكتروني وعبر وسائل التّواصل الاجتماعي. وبعد مرور الفترة الزمنية المحدّدة للاستجابة على الاستبانة الإلكترونيّة والبالغة شهران، أجاب عن الاستبانة 183 شخص.

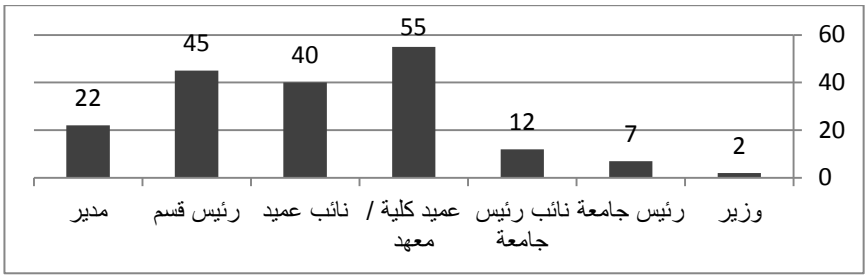
4-3- خصائص عيّنة البحث

توزيع أفراد عيّنة البحث تبعاً لمراتبهم العلميّة: بلغ عدد أفراد العيّنة 183 فرد، يتوزّعون بين ثلاث مراتب علميّة: مدرّس بنسبة 29%، وأستاذ مساعد بنسبة 20%، وأستاذ بنسبة 51%. كما هو موضّح في الشّكل رقم (2).



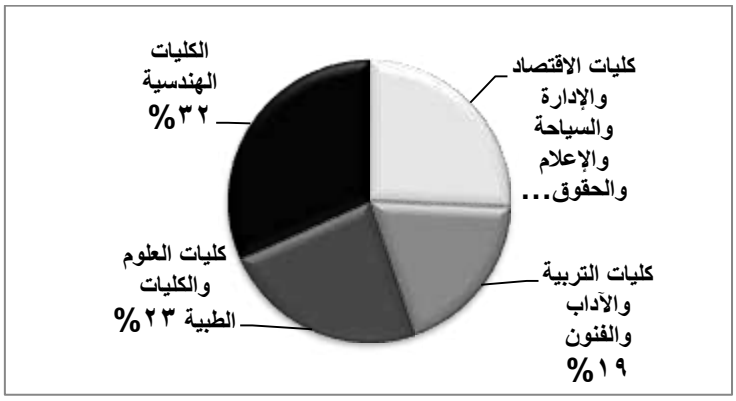
الشّكل رقم (2) توزيع عيّنة البحث من حيث المراتب العلميّة

توزيع أفراد عيّنة البحث تبعاً لوظائفهم: يظهر الشّكل رقم (3) أنّ عيّنة البحث تضم فردين بوظيفة وزير التعليم العالي، و7 أفراد بوظيفة رئيس جامعة، و12 فرداً بوظيفة نائب رئيس جامعة، و55 فرداً بوظيفة عميد، و40 فرداً بوظيفة نائب عميد، و45 فرداً بوظيفة رئيس قسم أكاديمي، و22 فرداً بوظيفة مدير.



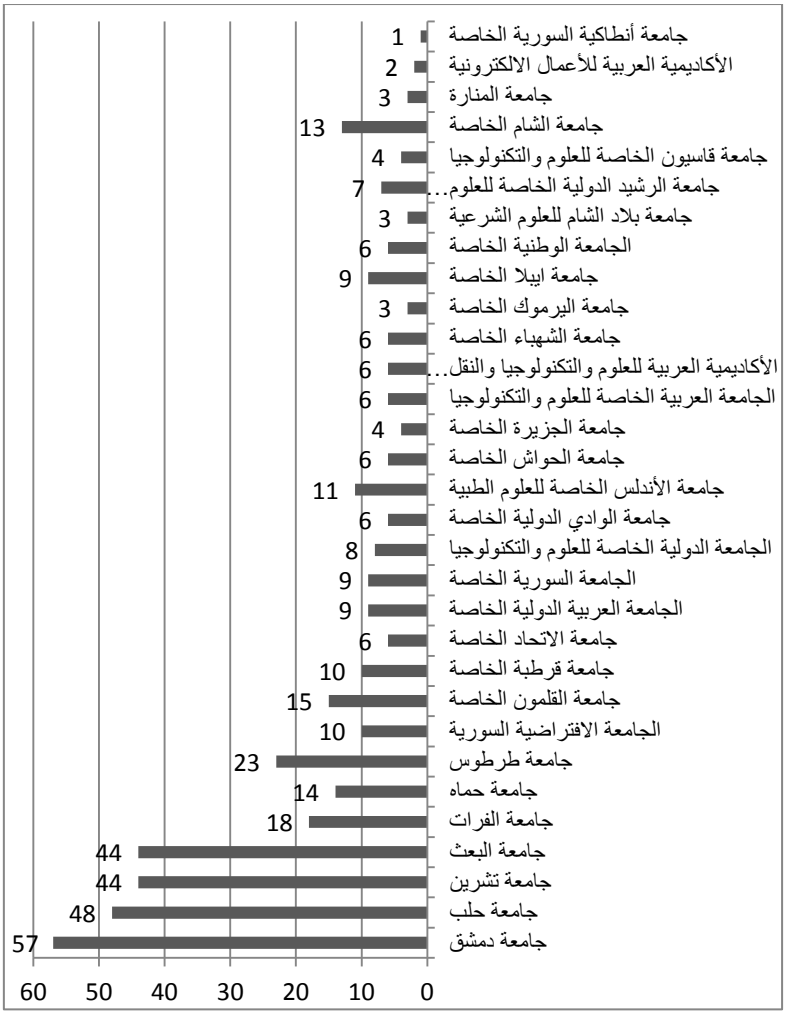
الشّكل رقم (3) توزيع عيّنة البحث من حيث الوظائف

توزيع أفراد عيّنة البحث من حيث الانتماء إلى الكلّيّات: ينتمي أفراد عيّنة البحث إلى تشكيلة متنوّعة من الكلّيّات والأقسام الأكاديميّة، تضم: 93 قسماً و33 كليّة ومعهداً عالياً. ويبيّن الشّكل رقم (4) توزّع أفراد عيّنة البحث بين أربع مجموعات رئيسيّة من الكلّيّات: كلّيّات الاقتصاد والإدارة، والسّياحة، والإعلام، والحقوق، وتمثّل 26% من عيّنة البحث، وكلّيّات التّربية والآداب والفنون الجّميلة، وتمثّل 19% من عيّنة البحث، وكلّيّات العلوم والكلّيّات الطّبيّة، وتمثّل 23% من عيّنة البحث، والكلّيّات الهندسيّة، وتمثّل 32% من عيّنة البحث.



الشّكل رقم (4) توزيع عيّنة البحث من حيث الانتماء إلى الكلّيّات

توزيع أفراد العيّنة من حيث تجارب العمل في الجامعات: يظهر الشّكل رقم (5) توزّع تجارب العمل (تدريس، بحث علمي، إدارة) لأفراد عيّنة البحث في الجامعات السّوريّة.



الشّكل رقم (5) توزّع عدد تجارب العمل لأفراد عيّنة البحث في الجامعات السّوريّة

4-4- اختبار الفرضيّات:

طُلب من أفراد عيّنة البحث تقييم مدى ملاءمة المعايير المقترحة لتصنيف الجامعات السّوريّة، وفق مقياس يتدرّج من (درجة 0 صفر: لا يلائم مطلقاً)، إلى (درجة 10: يلائم تماماً). ومن أجل اختبار الفرضيّات أجرى الباحث اختبار T-test لمتوسط عيّنة واحدة (One sample T test)، وذلك عند مستوى دلالة (α =0.05). أجري الاختبار وفق قاعدة اتّخاذ القرار الآتية: إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدوليّة البالغة /1.653−/ نرفض فرضيّة العدم(H0: μ≥5)، وإذا لم تكن كذلك لا نرفض فرضيّة العدم.

الجدول رقم (1) اختبار الفرضيّات

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مجال التدريس	15.414	182	.000	1.94273	1.6941	2.1914
مجال البحث العلمي	8.634	182	.000	1.35814	1.0478	1.6685
مجال الجوائز	3.531	182	.001	.66011	.2913	1.0290
مجال دخل الجامعة	3.530	182	.001	.76885	.3392	1.1985
مجال التوجه الدولي	-1.512.-	182	.132	-.13230-	-.3049-	.0403
مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت	7.517	182	.000	1.30869	.9652	1.6522
مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل	16.818	182	.000	2.46913	2.1795	2.7588

الفرضيّة الأولى: يظهر الجدول رقم (1) أنّ قيمة الاختبار تساوي 5، وعدد درجات الحرية df تساوي 182، ومستوى الثقة 95%. بلغ المتوسط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال التّدريس 6.94 والانحراف المعياري 1.70، وكما هو مبيّن في الجدول رقم (1) بلغت قيمة t المحسوبة 15.414 وهي أكبر من قيمة t الجدوليّة عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي

6.94 ليس أصغر بشكل جوهري من المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن القول: تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال التّدريس في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة، من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

الفرضيّة الثّانية: بلغ المتوسّط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال البحث العلمي6.36 والانحراف المعياري2.13. يظهر الجدول رقم (1) أنّ قيمة t المحسوبة تساوي 8.634، وهي أكبر من قيمة t الجدوليّة عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي 6.36 ليس أصغر بشكل جوهري من المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن القول: تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال البحث العلمي في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

الفرضيّة الثّالثة: بلغ المتوسّط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال الجوائز 5.66 والانحراف المعياري 2.53. وكما هو مبيّن في الجدول رقم (1) بلغت قيمة t المحسوبة 3.531، وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي 5.66 ليس أصغر بشكل جوهري من المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن القول: تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال الجوائز في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة، من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

الفرضيّة الرّابعة: بلغ المتوسّط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال دخل الجامعة 5.77 والانحراف المعياري 2.95. ويظهر الجدول رقم (1) أنّ قيمة t المحسوبة تساوي 3.530، وهي أكبر من قيمة t الجدوليّة عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي5.77 ليس أصغر بشكل جوهري من المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن القول: تعدّ المعايير الّتي

تضمّنها مجال دخل الجامعة في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

الفرضيّة الخامسة: بلغ المتوسّط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال التّوجّه الدّولي4.87 والانحراف المعياري 1.19. ويظهر الجدول رقم(1) أنّ قيمة t المحسوبة تساوي −1.512، وهي أكبر من قيمة t الجدوليّة عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي 4.87 ليس أصغر بشكل جوهري من المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن القول: تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال التّوجّه الدّولي في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

الفرضيّة السّادسة: بلغ المتوسّط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت 6.31، والانحراف المعياري 2.36، ويظهر الجدول رقم (1) بلغت قيمة t المحسوبة 7.517، وهي أكبر من قيمة t الجدوليّة عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي 6.31 ليس أصغر بشكل جوهري المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن القول: تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة، من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

الفرضيّة السّابعة: بلغ المتوسّط الحسابي لتقييمات أفراد عيّنة البحث حول معايير مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل 7.47 والانحراف المعياري 1.99، وكما يظهر في الجدول رقم (1) بلغت قيمة t المحسوبة 16.818 وهي أكبر من قيمة t الجدوليّة عند مستوى دلالة(α=0.05)، وبالتّالي لا نرفض فرضيّة العدم، ونستنتج أن المتوسّط الحسابي 7.47 ليس أصغر بشكل جوهري من المتوسّط الحسابي النّظري 5، وبناءً على ذلك يمكن

القول: تعدّ المعايير الّتي تضمّنها مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل في الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة، من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث.

4-5- النتائج والتّوصيات

بعد اختبار الفرضيّات يمكن التّوصّل إلى النّتيجة الآتية: تعدّ المعايير الّتي تضمّنتها مجالات الإطار المقترح ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة من وجهة نظر أفراد عيّنة البحث. لكن تفاوتت درجات التقييم الّتي منحها أفراد عيّنة البحث لهذه المجالات، حيث حصل مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل على أعلى تقييم، بمتوسّط حسابي قدره 7.47، وهي تعكس وجهة نظر أفراد عيّنة البحث مدى أهميّة أن تكون مؤهّلات خرّيجي الجامعات ومكتسباتهم ملبّية لحاجات سوق العمل، فنجاح الجامعات وتميّزها يكون من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها، ومن هذه الأهداف: خدمة المجتمع، وذلك من خلال تحقيق التّوافق بين مخرجاتها ومتطلّبات الشّركات ومنظّمات الأعمال. وجاء في المرتبة الثّانية مجال التّدريس الّذي حصل على متوسّط تقييمات قدره 6.94، وفي المرتبة الثّالثة مجال البحث العلمي الّذي حصل على متوسّط تقييمات قدره 6.36، ويشير ذلك إلى إدراك أفراد عيّنة البحث لأهميّة أن تقيّم الجامعات السّوريّة وتصنّف استناداً إلى الوظيفتين الأساسيّتين للجامعات : التّدريس والبحث العلمي، وهكذا فإنّ التّميّز في الأداء الّذي ينبغي أن تسعى إليه الجامعات السّوريّة يبنى على ثلاثة أعمدة أساسيّة هي: جودة التّدريس، والتّميّز والإبداع في مخرجات البحث العلمي، وتحقيق التّوافق بين كفاءات الخرّيجين وحاجات سوق العمل. وجاء في المرتبة الرّابعة مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت الّذي حصل على متوسّط تقييمات قدره 6.31، ويدلّ ذلك على إدراك أفراد عيّنة البحث لأهميّة تعزيز وجود الجامعات السّوريّة في العالم الافتراضي، نظراً لفوائده الكبيرة في التّسويق للجامعات السّوريّة على المستوى الإقليمي والعالمي، وتسهيل التّواصل بين الجامعات السّوريّة وشركائها والمستفيدين من خدماتها، وتمكين تبادل المعرفة ونقلها وإدارتها بكفاءة أعلى. وجاء في المرتبة الخامسة مجال دخل الجامعة الّذي حصل على متوسّط تقييمات قدره 5.77، وفي المرتبة السّادسة مجال الجوائز الّذي حصل على متوسّط تقييمات قدره 5.66، في حين جاء

في المرتبة السّابعة والأخيرة مجال التّوجّه الدّولي الّذي حصل على متوسّط تقييمات قدره 4.87. ويلاحظ أنّ أفراد عيّنة البحث أعطوا أهميّة أقل عند تقييمهم لمجالات: دخل الجامعة، والجوائز، والتّوجّه الدّولي، مقارنةً بالمجالات الأخرى، ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي: فيما يتعلّق بمجال دخل الجامعة، الجامعات الحكوميّة تقدّم خدمة التّدريس مجّاناً، ما عدا برنامجي التّعليم المفتوح والتّعليم الموازي، وبالتّالي هي ليست مكافئة للجّامعات الخاصّة الّتي تقدّم خدمة التّدريس لقاء رسوم يدفعها الطّلّاب، ممّا يجعل معيار (الدّخل النّاتج عن التّدريس) مقبولاً بشكل ضعيف من أجل اعتماده كمعيار ملائم لتصنيف الجامعات السّوريّة. أمّا معيارا (الدّخل النّاتج عن البحث العلمي) و(الدّخل النّاتج عن التّعاون مع القطّاعات المجتمعيّة الأخرى)، فالدّخول الّتي تحقّقها الجامعات السّوريّة –على أرض الواقع– من البحث العلمي أو من التّعاون مع القطّاعات المجتمعيّة ضعيفة؛ لذلك من غير الواقعي تقييم الجامعات السّوريّة وتصنيفها وفق هذه المعايير. لكن لتحفيز الجامعات السّورية لتتّجه نحو تطوير استراتيجيّات تمكّنها من تحقيق بحث علمي مثمر، والتعاون مع القطّاعات المجتمعيّة الأخرى يدر عليها إيرادات متنوّعة تمكّنها من تطوير بنيتها التّحتيّة وتحديثها، وتقديم تسهيلات وتجهيزات أفضل للطّلاب، ويمكن الاعتماد على المعايير الخاصّة بالدّخل كمعايير ملائمة لتصنيف الجامعات السّوريّة، لكن بوزن ترجيحي منخفض. فيما يتعلّق بمجال الجّوائز، يمكن تفسير انخفاض مستوى تقييمات أفراد عيّنة البحث تجاه هذا المجال نتيجةً لضعف وجود مؤسّسات ونظم تمنح جوائز لأعضاء الهيئّة التّعليميّة والطّلّاب، لقاء ما ينتجونه من إنجازات وأعمال في المجالات العلميّة والتّعليميّة، وهكذا فإنّ نسبة أعضاء الهيئة التّعليميّة والطّلّاب الحاصلين على جوائز محلّيّة أو عالميّة هي على الأغلب ضعيفة؛ لذلك عند تصنيف الجامعات السّوريّة يفضّل الاعتماد على معايير مجال الجوائز بوزن ترجيحي منخفض. وأخيراً يمكن تفسير انخفاض مستوى تقييم أفراد عيّنة البحث للمعايير الخاصّة بالتّوجّه الدّولي على النحو الآتي: تعاني سورية –نتيجة الأزمة الحاليّة– من عقوبات وحصار دولي، وهذا يجعل نشاطات التّعاون الدّولي للجامعات السّوريّة في حدودها الدّنيا؛ لذلك فإنّ تقييم الجامعات السّوريّة وتصنيفها على أساس المعايير الخاصّة بالتّعاون الدّولي

يعدّ عملاً بعيداً عن الواقع، لذلك كانت تقييمات أفراد عيّنة البحث للمعايير الخاصّة بمجال التّوجّه الدّولي منخفضة. لكن يمكن الاستفادة من المعايير الخاصّة بالتّوجه الدّولي من أجل تصنيف الجامعات السّوريّة في المستقبل، وذلك عندما يعود مستوى التّعاون الدّولي للجامعات السّوريّة إلى حدوده الطّبيعيّة.

من خلال الاستفادة من الأوزان التّرجيحيّة الّتي تضمّنتها نظم التّصنيف العالميّة للجامعات، وبناءً على التقييمات الّتي قدّمها أفراد عيّنة البحث حول معايير الإطار المقترح لتصنيف الجامعات السّوريّة، يوصي الباحث وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي باعتماد الإطار المقترح، والعمل على تطبيقه، وفق الأوزان الترجيحيّة الآتية:

1. مجال التّدريس، بوزن ترجيحي 25%.
2. مجال البحث العلمي، بوزن ترجيحي 25%.
3. مجال الجوائز، بوزن ترجيحي 5%.
4. مجال دخل الجامعة، بوزن ترجيحي 5%.
5. مجال التّوجّه الدّولي، بوزن ترجيحي 5%.
6. مجال الوجود الأكاديمي للجامعة على شبكة الإنترنت، بوزن ترجيحي 10%.
7. مجال سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل، بوزن ترجيحي 25%.

وأخيراً يمكن لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي تطبيق الإطار المقترح وفق الآليّات الآتية:

- وضع موازنة تقديريّة؛ لتأمين الموارد الماليّة والماديّة والبشريّة اللازمة.
- تشكيل فريق علمي متخصّص في تقييم الجامعات؛ للإشراف على عمليّة تطبيق الإطار المقترح، والمتابعة، والتّطوير في ضوء التّغيّرات الحاصلة في بيئة التّعليم العالي.
- تشكيل فريق تقني متخصّص في مجال نظم المعلومات؛ لتطوير موقع إلكتروني خاص بتصنيف الجامعات السّوريّة.
- يضم الموقع الإلكتروني قاعدة بيانات تحفظ فيها جميع البيانات المتعلّقة بالجامعات السّوريّة للرّجوع إليها عند القيام بعمليّة التّقييم والتّصنيف، ويمثّل هذا الموقع مرجعاً للمهتمّين من طلّاب وأكاديميّين؛ ليزوّدهم بالمعلومات المفيدة عن الجامعات السّوريّة.

- الاستفادة من قواعد البيانات الوطنيّة والعالميّة لجمع البيانات اللّازمة لعمليّة تقييم الجامعات وتصنيفها.
- التّواصل مع جميع الجامعات السّوريّة؛ لتزويد الفريق المختص بما يحتاجه من بيانات من أجل تقييم الجّامعات.
- وضع نظام تحفيزي؛ لتشجيع الجامعات على التّزويد بالبيانات المطلوبة، يتضمّن تسهيلات أو دعم أو ترويج للجامعات عبر مؤسّسات التّعليم العالي.
- عقد ورشات عمل تضم الفريق العلمي والفريق التّقني وممثّلين عن الجامعات السّوريّة؛ لمناقشة الإطار المقترح، وتحديد العوامل المساعدة على التّطبيق، والمعوّقات الممكنة.
- ليس بالضّرورة تطبيق كل مجالات ومعايير الإطار المقترح، فيمكن في البداية الاكتفاء ببعض المجالات كمجالات (التّدريس، والبحث العلمي، وسمعة الجامعة لدى أصحاب العمل)، ومن ثم تطبيق المجالات الأخرى بشكل تدريجي بما يتوافق مع الظّروف.
- يمكن التغيير والتّعديل في المعايير، أو في الأوزان التّرجيحيّة، وفقاً لتوصيات المختصّين والمشرفين على عمليّة التّطبيق.
- بعد جمع البيانات المطلوبة يقوم الفريق العلمي المختص بتقييم الجامعات، ومن ثمّ تصدر – عبر الموقع الإلكتروني – قائمة سنويّة تتضمّن جميع الجامعات السّوريّة، مرتّبة من الجامعة الأولى، ثمّ الجامعة الثّانية، وهكذا... إلى الجامعة ذات التّرتيب الأخير.

المراجع

1. الصديقي، سعيد. (2014). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز. رؤى استراتيجية، ع 6، مج 2، الصفحات 8-47.
2. العباد، عبد الله حمد. (2017). نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التّصنيفات العالميّة للجّامعات. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 6، العدد 3.
3. المسيري، مجدي. (2009). التقاء المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا في الجامعات الحديثة. الاسكندرية: مشروع الميدينول جامعة الاسكندرية.
4. بضياف، عبد المالك، وحمودة، نصيرة. (2015). قراءة في المؤشّرات الدّوليّة لتصنيف الجّامعات: حالة الجّامعات العربيّة. بحوث المؤتمر العربي الدّولي الخامس لضمان جودة التّعليم العالي (الصفحات 226-234). الشّارقة: جامعة الشّارقة.
5. بوبطانة،عبد الله . وشهيد، عبد الله واثق، والجلال، عبد العزيز. ونصار،علي. وفرجاني، نادر. (2005). الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
6. توفيق،عبد الجبار. ونوفل، محمد نبيل. ومحمد، مصطفى عبد السميع. (2008). الاستراتيجية العربية لتنمية الإبداع في التعليم العالي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
7. حنفي محمود، خالد صلاح. (2015). التّصنيفات العالميّة للجّامعات وإمكانيّة إفادة الجّامعات العربيّة منها: دراسة تحليليّة نقديّة. بحوث المؤتمر العربي الدّولي الخامس لضمان جودة التّعليم العالي (الصفحات 254-273). الشّارقة: جامعة الشّارقة.

8. حنفي محمود. (2019). متطلبات تفعيل القدرة التنافسية لجامعة بور سعيد في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات. مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد، ع26 (الصفحات 1-41).
9. حمدان، محمد زياد. (1989). البحث العلمي كنظام. عمان – الأردن: دار التربية الحديثة.
10. حوالة، سهير محمد. والمتولي، سارة عبد المولى. (2014). معايير التصنيفات العالمية للجامعات: دراسة تحليلية نقدية. مجلة العلوم التربوية، العدد الرابع، ج2.
11. سيكاران، أوما. (1998). طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية. الرياض: جامعة الملك سعود، ترجمة: إسماعيل علي بسيوني وعبدالله بن سليمان العزاز.
12. عون، وفاء محمد؛ الشمراني، نجاة علي عبد الله؛ الخضير، رنا عبد الرحمن محمد؛ بن عنيق، عزيزة محمد حماد (2017). تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030: التجربة الكندية أ أنموذجاً. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج6، ع5 (الصفحات 254-268).
13. عيسى، محمد محمود ولد محمد. (2015). آليات تحسين أداء الجّامعات العربية في التّصنيفات العالميّة. بحوث المؤتمر العربي الدّولي الخامس لضمان جودة التّعليم العالي (الصفحات 376-384). الشّارقة: جامعة الشّارقة.

المراجع الأجنبية

1. Alma, B., Coskun, E., & Ovendireli, E. (2016). University ranking systems and proposal of a theoretical framework for ranking of Turkish Universities: A case of management departments. Procedia - Social and Behavioral Sciences 235, pp. 128-138
2. Anafinova, S. (2020). The role of rankings in higher education policy: Coercive and normative isomorphism in Kazakhstani higher education. International Journal of Educational Development 78, pp. 1-13
3. Bhattacherjee, A. (2012). Social Science Research: Principles, Methods, and Practices. Tampa, Florida, USA: Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 3.0 Unported License.
4. Daud, A., Omar, J., Turiman, P., & Osman, K. (2012). Creativity in Science Education. Procedia - Social and Behavioral Sciences 59, pp. 467-474.
5. EUA. (2007). Creativity in Higher Education: report on the EUA Creativity Project 2006-2007. Brussels : European University Association.
6. EUA. (2009). Improving Quality, Enhancing Creativity: Change processes in European Higher Education Institutions. www.eua.be.
7. Ivancevic, V., & Lukovic, I. (2018). National university rankings based on open data:A case study from Serbia. Procedia Computer Science 126, pp. 1516-1525.
8. Maguad, B., & Krone, R. (2017). Managing for Quality in Higher Education: A Systems Perspective. bookboon.com.
9. Pavel, A.-P. (2015). Global university rankings - a comparative analysis. Procedia Economics and Finance 26, pp. 54-63.
10. Shanghai Ranking Consultancy.(2018). DISCOVERING WORLD--CLASS: Academic Ranking of World Universities 2018. Shanghai Ranking Consultancy. Shanghai.

11. the EU High Level Group on the Modernisation of Higher Education. (2013). Improving the quality of teaching and learning in Europe's higher education institutions. Luxembourg: European Union.
12. Vernon, M., Balas, E., & Momani, S. (2018). Are university rankings useful to improve research? A systematic review. Plose One .
13. Zhong, N. (2016). University Rankings Need Improvement. The Journal of Design, Economics, and Innovation Volume 2, Number 3, Autumn, pp. 235-236.

تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/6/27
تاريخ ورود البحث:2021/8/29